

الملخص العربي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
2	الدروس المستفادة من تجارب التنمية الزراعية.....
3	الرؤية
3	الرسالة
3	الأهداف الإستراتيجية
4	أولاً: الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية
5	ثانياً: تطوير الإنتاجية الزراعية
6	ثالثاً: تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية.....
6	رابعاً: تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائى من السلع الإستراتيجية.....
7	خامساً: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي.....
8	سادساً: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين
8	آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بالأهداف الاستراتيجية
8	أولاً: الإصلاح المؤسسي
8	1. إصلاح وتدعيم الهياكل المؤسسية للقطاع الزراعي.....
9	2. إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهمة بالتنمية الريفية
10	ثانياً: تطوير أنماط السياسات الزراعية
10	أ. السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية
11	ب. سياسات تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه
12	ج. السياسات التى تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية
13	د. السياسات المستهدفة تدعيم الأمن الغذائى من سلع الغذاء الرئيسية
14	هـ. السياسات المستهدفة تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين
14	ثالثاً: البرامج والمشروعات التنموية
18	استثمار مقومات التمايز الإقليمي
20	آليات المتابعة والتقييم

الموجز

الدروس المستفادة من تجارب التنمية الزراعية:

عرفت الزراعة المصرية ثلاث إستراتيجيات، تمثلت في إستراتيجية الثمانينيات وإستراتيجية التسعينات، وإستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام 2017. وأسفرت جهود التنمية الزراعية خلال هذه الفترة عن تطورات كبيرة في الإنتاج النباتي بمختلف مكوناته، وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة من ناحية وتحسين الإنتاجية الفدانية من ناحية أخرى. وقد انعكست هذه الجهود في زيادة المساحة المزروعة من نحو 5.87 مليون فدان إلى نحو 8.44 مليون فدان عام 2007، والمساحة المحصولية من نحو 11.1 مليون فدان عام 1980 لتصل إلى 15.18 مليون فدان. وقد شهدت تلك الفترة تغيرات كبيرة في التركيب المحصولي، كما شهدت الانتاجية الفدانية لغالبية المحاصيل وكذا انتاجية الوحدة الحيوانية من اللحوم والألبان تطورا كبيرا.

ورغم هذه النجاحات فإن تطبيق هذه الإستراتيجيات أسفر عن عدة دروس تم استخلاصها وأخذها في الاعتبار عند وضع استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030، من بين هذه الدروس ما يلي :

- يركز تعظيم عوائد سياسات الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي على تطوير السياسات السعرية وهو ما تحقق بدرجة مقبولة، والإصلاح المؤسسي وهو ما يحتاج الى مزيد من التطوير.
- رغم المحدودية الشديدة لموارد المياه، فإن كافة ما خطط من سياسات لم يسفر عن خلق بيئة زراعية تسعى بوضوح إلى ترشيد استخدام هذا المورد الزراعي النادر.
- على الرغم من تطبيق سياسة واضحة لحماية الاراضي الزراعية من التعدي على امتداد فترة طويلة، فما زالت التعديات مستمرة.
- على الرغم من اتفاق الجميع على أن التفتت الحيازي يعد عائقا واضحا للتنمية، إلا أنه لم يتم حتى الان وضع سياسة تحمي الاراضي الزراعية من التفتت ولا تتضارب مع شرائح الإرث.
- على الرغم من النجاحات التي تحققت في مجال استصلاح الاراضي والتي أدت الى إضافة حوالي 2.5 مليون فدان، إلا أنه لازمها بعض القصور في سياسات توزيع الاراضي دون إيلاء اهتمام كافي بإقامة مجتمعات متكاملة قادرة على الاستقرار.
- وجود ندرة في العمالة الماهرة نتيجة عدم التوازن ما بين سياسات تنمية الموارد البشرية، وسياسات الاستثمار والتنمية الزراعية، في الوقت الذي تعاني فيه المجتمعات الريفية من نسب عالية من البطالة .
- رغم تعدد الجهات البحثية الزراعية ووجود عدد كبير من الباحثين المتميزين، فقد تعذر حتى الآن استخدام هذه الثروة من العقول الزراعية بالمستوى المناسب، رغم ما تحقق من إنجازات لا يمكن إنكارها.
- أدى التناقض في سياسات تنمية الثروة السمكية إلى خلق العديد من القيود التي قلصت من التوسع في الاستثمارات السمكية.
- لم تنجح السياسات المطبقة حتى الآن في الاستخدام الأمثل لموقع مصر تاريخيا وجغرافيا وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية (العربية والافريقية والأوروبية)، الأمر الذي يحتم مراجعة جذرية لهذه السياسات.

- أسفرت حقبة التحرر الاقتصادي عن قصور ملحوظ في إدارة وتنظيم الأسواق، مما نتج عنه اختناقات وتشوهات سوقية أضرت بالمنتجين والمستهلكين لصالح الوسطاء والمحكرين ، وعدم العدالة في توزيع عوائد التنمية .
- يعد التنسيق بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية.
- رغم حرص وزارة الزراعة على تخطيط جهود التنمية وتوجهاتها في إطار الاستراتيجيات السابقة، إلا أنه قد تعذر تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية الموضوعية، نتيجة لضعف مقومات وآليات التنفيذ والمتابعة.
- شهدت الساحتين الدولية والإقليمية العديد من المتغيرات التي يأتي في مقدمتها الاتجاه الدولي لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الزراعية ، وتعرض أسواق الغذاء لأزمة شديدة الوطأة.
- ظهور التغيرات المحتملة في المناخ نتيجة ظاهرة الاحتباس الحرارى وما سوف يستتبعه ذلك من تغيرات في المساحات المزروعة والتركيب المحصولية وغير ذلك من تغيرات تتطلب ضرورة المراجعة الجذرية للسياسات الزراعية المطبقة. وقد أسهمت الآليات التنظيمية لكل من معاهدة كيوتو والخطة التجارية الأوربية في تأسيس سوق ناشئة لتجارة المواد الكربونية، حيث من المفيد دراسة ذلك والعمل على تفعيل هذه الآلية كأداة تنموية.
- وفى إطار هذه الاعتبارات تم صياغة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 على النحو التالى:

الرؤية: "السعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعى ديناميكى قادر على النمو السريع المستدام ، ويعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الضعيفة والحد من الفقر الريفى"

الرسالة: "تحديث الزراعة المصرية لتحقيق الأمن الغذائى وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين، وذلك بالارتقاء بكفاءة استخدام الموارد واستثمار كل من مقومات التميز الجغرافى السياسى لمصر من جهة، والتمايزات البيئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية من جهة أخرى".

الأهداف الإستراتيجية:

فى ضوء الرؤية والرسالة السابقة، فقد تم تحديد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية المستدامة 2030 على النحو التالى:

- الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية .
- تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الارض والمياه .
- تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائى من سلع الغذاء الاستراتيجية .
- تدعيم القدره التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية .
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعى .
- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى .

كما تم صياغة الأهداف التفصيلية لها على النحو التالي:

أولاً: الإستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية

1. رفع كفاءة إستخدامات المياه في الزراعة

على الرغم من محدودية وثبات الموارد المائية في مصر، فإن كفاءة إستخدام هذا المورد تعد متدنية، نظراً للإرتفاع الكبير في الفواقد المائية، إذ أن كفاءة نقل المياه لا تتعدى 70%، كما أن كفاءة منظومات الري الحقلي تصل في المتوسط إلى نحو 50%. وفي هذا المجال فإن أحد المكونات الأساسية للإستراتيجية الزراعية هو التحسين التدريجي لكفاءة منظومات الري الحقلي لتصل إلى 80% في مساحة 8 مليون فدان عام 2030، والحد من مساحات الأرز لتوفير كميات من المياه تقدر بنحو 12.4 مليار متر مكعب عام 2030.

2. الزيادة المستدامة لمساحات الأراضي المستصلحة

يعد التوسع في الأراضي المستصلحة أحد محاور الإستراتيجية، وذلك باستخدام عوائد المياه التي سيتم توفيرها نتيجة لتطوير نظم الري الحقلي للتوسع في مساحات جديدة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 1.25 مليون فدان حتى عام 2017 تصل إلى نحو 3.1 مليون فدان عام 2030.

3. التنمية المستدامة لإنتاجية الوحدة من الأراضي والمياه

أولت الإستراتيجية هذا الاتجاه اهتماماً خاصاً، فمن المتوقع زيادة المساحة المحصولية إلى نحو 23 مليون فدان بمعدل تكثيف قدر بنحو 199% عام 2030. ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن تزداد الكفاءة الإقتصادية لوحدة المياه بنسبة 119% عام 2030 بينما تزداد الكفاءة الإقتصادية لوحدة الأرض بمقدار 74% عام 2030.

4. تعظيم العائد المستدام من الزراعات المطرية

على الرغم من محدودية معدلات سقوط الأمطار على معظم الأراضي المصرية، إلا أن هذه المعدلات تتراوح بين 100-150 ملم سنوياً على الساحل الشمالي ونظراً لأهمية الاستفادة من هذه المصادر المائية فقد تضمنت الإستراتيجية تهيئة وتجهيز هذه المناطق لزراعة مساحات أكبر باستخدام نظم الري التكميلي.

5. صيانة وحماية الأراضي الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية في منطقتي الدلتا والوادي من مشكلتين رئيسيتين، وهما التعدي المستمر على الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي إلى استخدامات غير زراعية وبمعدلات تجاوزت نحو 20 ألف فدان سنوياً، والتدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من المناطق الزراعية. وللتصدي لذلك يلزم إجراء مسوحات التربة بصورة دورية وربطها بنظم تسميد محددة مع الاستمرار في تجديد شبكات الصرف الزراعي وصيانتها، وتزويد المناطق الزراعية المحرومة.

6. تنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل للشباب

في ضوء البرامج والمشروعات التنموية التي تتضمنها هذه الإستراتيجية، فإن يتوقع خلق فرص عمل للشباب في الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها بما يوازي 4 مليون فرصة عمل حتى عام 2030 من خلال التوسع في استصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الري بالأراضي القديمة وتبني الأنماط التكنولوجية كثيفة

العمالة والتوسع في الأنشطة الداعمة للإنتاج الزراعي في مجالات التسويق والتصنيع لكل من المدخلات والمنتجات الزراعية. وبحسبان أن نسبة الإعالة في الريف المصري تقدر بنحو خمسة أفراد فإن قوة العمل الجديدة سوف توفر مصدراً للرزق لنحو 20 مليون مواطن.

ثانياً: تطوير الإنتاجية الزراعية

علي الرغم مما تحقق من زيادة في الإنتاجية الفدانبة خلال العشرين سنة الأخيرة، إلا أن كل هذه الزيادة لا تعكس الإمكانيات الكامنة لزيادة إنتاجية الوحدة الأرضية أو الوحدة الحيوانية حتى يمكن تحقيق الأهداف العامة للإستراتيجية فان تطوير إنتاجية المحاصيل الحقلية والبستانية يتركز فى المقام الاول على التوجهات التالية:

1. توجهات تطوير إنتاجية المحاصيل الحقلية والبستانية

- التوجه نحو الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف
 - إنتاج الأصناف قصيرة العمر
 - تنمية وتطوير إنتاجية البرسيم
 - الارتقاء بإنتاجية أصناف القطن طويلة ومتوسطة التيلة
 - الاتجاه نحو التركيز على أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة
- وفى إطار التوجهات السابقة واستناداً إلى برامج البحوث القائمة حالياً والبرامج المقترحة فى هذه الإستراتيجية والإمكانيات الواسعة لاستخدامات التكنولوجيا الحيوية فقد تم تحديد إنتاجية الفدان المتوقعة للمحاصيل الرئيسية عام 2030 على النحو التالي:

- محاصيل الحبوب: 3.6 طن للقمح، 5.2 طن للأرز، 5 طن لذرة الشامية.
- محاصيل السكر: 65.4 طن لقصب، 35 طن للبنجر.
- الألياف: 1.8 طن للقطن.
- الأعلاف: 50 طن للبرسيم المستديم
- محاصيل الفاكهة: 15 طن للموالح، 4 طن للعنب، 10 طن للمانجو.
- محاصيل الخضر: 30 طن للطماطم، 14 طن للبطاطس.

2. توجهات تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية

يعد زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيواني بحوالى 4 جم/يوم بحلول عام 2030 هو الهدف الرئيسي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية، وأن يتم إعادة تشكيل سلة البروتين الحيواني من المصادر المختلفة لصالح المصادر المحلية الأقل تكلفة. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تحددت توجهات تنمية إنتاجية الوحدة الحيوانية فيما يلى:

فى مجال الألبان واللحوم الحمراء

- الارتقاء بإنتاجية الأبقار والجاموس من الألبان بالقدر الذي يمكن من زيادة نصيب الفرد من الألبان من 63 كجم /سنويا لتصل إلى 90 كجم بحلول عام 2030.

- توقع انخفاض استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء بمعدل 0.5 كجم لكل خمس سنوات وانخفاض معدل الزيادة السنوية في إنتاج اللحوم الحمراء ليصل إلى 2% عام 2030.
- خفض إستيراد اللحوم والألبان إلى مستويات هامشية.

في مجال الدواجن:

- التحسين المستمر لمعدل التحويل الغذائي للقطاع الداجني التجاري سواء لدجاج اللحم أو دجاج البيض.
- زيادة المنتج من بدارى التسمين إلى 1.4 مليار دجاجة والبيض إلى 9.3 مليار بيضة عام 2030.
- التطوير المستمر لقطاع التربية المنزلية للدواجن في القطاع الريفي.
- إعطاء أولوية للتخلص من مرض أنفلونزا الطيور.

في مجال الأسماك:

- التنمية المستدامة للإنتاج في البحيرات الداخلية .
- توسيع نطاق الصيد فى البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة الاقتصادية والتي تمتد إلى 200 ميل بحري.
- التوسع في الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج من المزارع السمكية إلى 1.39 مليون طن عام 2030.
- زيادة إنتاج الأسماك البحرية إلى 200 ألف طن عام 2030.

ثالثا: تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية

- تطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية وفق متطلبات الأسواق .
- وضع وتطبيق معايير للجودة ومواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة.
- استخدام التقانات الحديثة فى نظم المعلومات والإتصالات التى تخدم القطاع الزراعي .
- تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل فى المنتجات الزراعية .
- تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التى ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية .
- إستخدام الأساليب والتقانات الحديثة فى مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والسوقية.
- تفعيل وتقوية الدور الحكومى فى مجالات الإشراف والرقابة على جودة ومواصفات المدخلات والمنتجات وحماية المستهلك .
- زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلى والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي .

رابعا: تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية

تعرض العالم لأزمة الغذاء عام 2006 وارتفعت أسعار سلع الغذاء الرئيسية بمعدلات غير مسبوقه وبصورة متواترة. وتفيد كافة مؤشرات السوق العالمي بأن هذه الأزمة من المتوقع أن تستمر لفترات قد تطول، وذلك بعد انحسار آثار الأزمة المالية الحالية ، وقد تبنت استراتيجية التنمية الزراعية 2030 التوجهات التالية:

1. زيادة الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية

أولت الإستراتيجية هذا الجانب عناية خاصة، سواء بما تضمنته من برامج تنمية أو تعديلات مؤسسية، أو سياسات جديدة اقترح استحداثها. وفى ضوء ذلك فإن مصر يمكنها أن تقترب من الإكتفاء الذاتى لبعض سلع الغذاء

المستوردة، والتي يأتي على رأسها القمح ، والذرة ، والألبان، والسكر، والأسماك. وبالتالي فإن نسب الاكتفاء الذاتي من القمح يتوقع أن ترتفع من 54 حالياً إلى 81% والذرة الشامية من 53 حالياً إلى 92% والسكر من 77 إلى 93% واللحوم الحمراء من 67 إلى 93% والأسماك من 97 إلى 99% عام 2030.

2. تطوير الأنماط الإستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية والوظائف الحيوية

تتضمن توجهات الإستراتيجية الإنمائية تحسين مستويات التغذية وتطوير أنماط الغذاء، وذلك بوضع السياسات وتنفيذ البرامج المشجعة على زيادة الإنتاج المحلي من سلع الغذاء عالية القيمة الغذائية والتي من بينها منتجات اللحوم، والألبان والبيض، والأسماك و سلع الوقاية من الخضروات والفاكهة، إذ أخذ في الاعتبار أن يتحقق تطور ايجابي في نصيب الفرد من هذه السلع الغذائية الهامة.

3. الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء

عنيت الإستراتيجية بإدراج برامج عمل محددة ، وإستحداث سياسات معينة للارتقاء بكفاءة عمليات التسويق وزيادة معدلات التصنيع الزراعي بما يؤدي إلى خفض معدلات الفاقد إلى نصف مستوياتها الراهنة ، وذلك عن طريق تطوير منظومات التسويق وسياساته ، ومراجعة سياسات الدعم العيني المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات دعم أخرى اعلى كفاءة .

4. تحسين جودة وسلامة الغذاء

يتطلب الوفاء بهذا الهدف العمل في اتجاهين رئيسيين هما، وضع مواصفات محددة للسلع والمنتجات الزراعية الغذائية المسموح بتداولها في الأسواق. ووضع التشريعات واتخاذ الإجراءات الرقابية الضرورية لإلزام المتعاملين في أسواق الغذاء بالعمل في إطار المواصفات الموضوعه.

5. تطوير شبكات الأمان الاجتماعي

تعد مصر من أولى الدول التي وضعت نظاماً للدعم العيني لسلع الغذاء ، إلا أن التشوهات السعرية التي رافقت تنفيذ هذه السياسات قد ألحقت ضرراً بسياسات الدعم ذاتها. ولهذا السبب وللعديد من الأسباب الأخرى فإن الأمر يقتضى إحداث مراجعة جذرية لسياسات الدعم الغذائي استرشاداً بالتجارب العالمية في هذا الشأن ، وتتضمن هذه الأستراتيجية مقترحا محددًا ضمن السياسات الموضوعه لتعزيز الأمن الغذائي.

خامسا: تحسين مناخ الاستثمار الزراعي

رغم ما تحقق من ايجابيات في مناخ الاستثمار الزراعي فما زال هناك بعض القيود والمشاكل العالقة التي تضعف من الأثر الايجابي لإصدار هذه التشريعات والقوانين. وحتى يمكن تحسين مناخ الاستثمار الزراعي فإن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 قد ركزت على الجوانب التالية:

- استحداث إدارة موحدة لتخصيص الأراضي للإستثمار الزراعي تمثل فيها كافة الوزارات ذات العلاقة.
- مراجعة تشريعات وإجراءات تخصيص الأراضي وإصدار صكوك ملكيتها،
- تمكين المزارعين والمستثمرين الزراعيين من استخدام ما خصص لهم من الأراضي كضمانات بنكية.
- مراجعة السياسات الائتمانية للمشروعات الزراعية وتيسير إجراءات الحصول علي القروض.

- إعداد خريطة استثمارية واضحة للزراعة المصرية تتحدد فيها العناصر والمكونات والمناطق المخصصة لكل نوع من الاستخدامات.

سادسا: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

- يعد تحسين أحوال الريف ومستوى معيشة سكانه هدفاً محورياً للإستراتيجية من خلال تحقيق أهداف الإستراتيجية الخمسة السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى عدد من سياسات وبرامج العمل، تتمثل في:
- التوسع في الأنشطة التسويقية والتصنيعية للمدخلات والمنتجات الزراعية في المناطق الريفية.
 - تخطيط مناطق التوسع الزراعي الجديدة على أساس إقامة مجتمعات زراعية صناعية خدمية متكاملة .
 - دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة ، بما يساهم في خلق فرص جديدة للعمل.
 - تعظيم إستفادة المزارعين من المتبقيات الزراعية.
 - دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعين وبخاصة في مجال التسويق الزراعي.
 - تفعيل دور المرأة في مختلف مجالات التنمية الريفية.

تقديرات الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية المقترحة:

أمكن تقدير الاستثمارات الزراعية الكلية المستهدفة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وفي اطار معدلات النمو المتوقعة وتبلغ جملة الاستثمارات المتوقعة بنحو 500 مليار جنيه مصرى باعتبار أن معدل النمو المستهدف يقدر بنحو 4% وخلال الفترة من 2009 حتى عام 2030. وفى حالة استهداف معدل نمو 5% فإن الأمر يستلزم توجيه استثمارات تقدر بنحو 640 مليار جنيه حتى عام 2030. وقد قدر الإنفاق الإستثماري المطلوب لعام 2009 حوالى 13.4 مليار جنيه مقارنة بالإنفاق عام 2008 والذي بلغ 8.4 مليار جنيه.

آليات التنفيذ المقترحة للوفاء بالأهداف الاستراتيجية

أولاً: الإصلاح المؤسسي

1. إصلاح وتدعيم الهياكل المؤسسية للقطاع الزراعي

يتسم البناء المؤسسي للقطاع الزراعي بدرجة عالية من التعقيد، والازدواجية، وتداخل الاختصاصات في بعض الجوانب، وغياب الإطار المؤسسي في بعض الجوانب الأخرى، فضلاً عن وجود بعض الأطر المؤسسية التي ليس لديها الآليات المناسبة لتنفيذ مهامها، وبعض الأطر المؤسسية التي تقوم بمهام لا تتفق وطبيعتها ووظيفتها الأساسية. وقد ركزت تلك الإستراتيجية علي التطوير المؤسسي لوزارة الزراعة وهيئاتها والقطاع التعاوني ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع الريفي.

اتجاهات تطوير البناء المؤسسي لوزارة الزراعة:

- تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها في البحوث، والإرشاد، ووضع السياسات، ومتابعة تنفيذها، وتوفير المعلومات والبيانات، وحماية الموارد الزراعية وتنميتها، وتخطيط ومتابعة وتوفير البنية الأساسية

للأراضي المستصلحة، والرقابة على جودة المدخلات الزراعية، عبي أن تتخلى وحدات وزارة الزراعة عن الدور الإنتاجي.

- تخلي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن مهمة تدبير وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتفرغه للدور الرئيسي الخاص بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية والأعمال المصرفية.
- دمج الكيانات المؤسسية المتشابهة وتوحيدها في كيان واحد قوي محدد الاختصاصات.
- مراجعة قانون الزراعة والقوانين المكملة له حتى تتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية .
- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز لنقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع يعتمد على المشاركة المجتمعية.
- تعزيز وتوحيد وتقوية أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات و توحيد جهات التدريب وتنمية القوى البشرية.
- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات لمستلزمات الإنتاج.
- وضع إطار مؤسسي للربط بين مراكز البحوث الزراعية والجامعات.
- إيجاد آليات لضمان حقوق الباحثين في عوائد برامج البحث والتطوير وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
- دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف وحدات ومكونات وزارة الزراعة وتحديد نقاط القوة والضعف والعلاقات التنظيمية بينها وبين باقي الوحدات وتحديد مهام كل وحدة على أساس وظيفي.

2. إصلاح وتدعيم منظمات المجتمع المدني المهمة بالتنمية الريفية

- إصدار تشريع موحد لتنظيم قيام الاتحادات النوعية بدلاً من الحاجة إلى إصدار قانون خاص بكل اتحاد نوعي يتم إنشاؤه.
- قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفني لتلك المؤسسات أو التنظيمات وإعتبار تلك المنظمات شريك اساسي لجهاز الإرشاد الزراعي في تنفيذ الخطط والبرامج الإرشادية
- إشراك هذه المنظمات في وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها .

اتجاهات الإصلاح المؤسسي للتعاونيات الزراعية:

- تعديل مواد القانون 122 لسنة 1982 حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السوق.
- إعادة صياغة دور الجهة الإدارية بما يتفق ومبدأ ديمقراطية الإدارة والرقابة الذاتية.
- إلغاء التعددية في الأشكال التعاونية علي مستوى القرية الواحدة (ائتمان - إصلاح - استصلاح).
- دمج التعاونيات الضعيفة وتكوين تعاونيات ذات حجم اقتصادي.
- تشكيل الهياكل الوظيفية للجمعيات اعتماداً علي جهاز وظيفي محترف.
- السماح للتعاونيات بإنشاء الصناديق المختلفة (صناديق الادخار، التمويل، التأمين،..... الخ)

- اعتبار التعاونيات مراكز لنشر التقنيات الحديثة في مختلف المجالات الإنتاجية.
- تطوير البرامج والمواد التدريبية لكل من الجهاز الوظيفي والجهاز المنتخب.
- السماح للتعاونيات بإنشاء و/أو المساهمة في البنوك الزراعية والشركات العاملة في مجال التنمية الزراعية.

ثانياً: تطوير أنماط السياسات الزراعية

- تعد السياسات الزراعية من أهم الأدوات والآليات لتحسين إدارة القطاع الزراعي بما يحقق الصالح العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل وتعزيزها. وعموما تسعى توليفة السياسات الزراعية المقترحة الى الوفاء بالاهداف الاستراتيجية الست السابق الاشارة اليها متضمنة النقاط التالية:
- توجيه أداء القطاع الزراعي ليتسق مع الأهداف القومية في تحسين معدلات النمو، ورفع مستويات الدخل، وزيادة القدرة على التصدير، وخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة خاصة بين الشباب .
 - تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الاستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردى الارض والمياه .
 - تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بإحراز تقدم ملموس في مجال استصلاح واستزراع الاراضي من جانب، وتحقيق طفرة واضحة في التطبيقات الميدانية للتكنولوجيا الزراعية من جانب آخر .
 - تطوير أداء القاعدة العريضة من صغار المزارعين وتوجيههم للتفاعل مع متطلبات السوق الداخلى والخارجى.
 - تحفيز القطاع الخاص للمشاركة بفعالية فى جهود التنمية الزراعية سواء ما يتعلق منها بالانشطة الزراعية المباشرة، او الانشطة الاقتصادية الاخرى المرتبطة بها او المكملة لها.
 - زيادة فعالية اجهزة البحث الزراعي وتطوير ونشر التكنولوجيا.
- واتساقاً مع ما سبق فإن توليفة السياسات المقترحة تتضمن قائمة طويلة أمكن تصنيفها إلى ستة مجموعات كل منها ذو ارتباط وثيق مع أحد الاهداف الإستراتيجية الستة. وفيما يلي عرضاً لعناصر ومكونات هذه السياسات.

أ. السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية

1. سياسة ترشيد استخدام موارد المياه، وتتضمن:
 - مراجعة السياسات الضريبية الخاصة بالاراضي الزراعية وتعديلها ليكون الربط الضريبي قائم على كل من المساحة المزروعة، ونمط زراعتها ، وأسلوب ربيها .
 - إضافة خطوط ائتمانية ذات شروط ميسره لتشجيع المزارعين على تطوير نظم الري الحقلى.
 - تطوير الأداء المؤسسى للاجهزة الحكومية ذات العلاقة بربط الضريبة وتحصيلها .
 - تضمين اجراءات التنفيذ ما يتيح إعفاء صغار المزارعين المستخدمين لنظم رى مرشدة للمياه والملتزمين بالتراكيب المحصولية المناسبة من الضريبة .
2. سياسة حماية الاراضي الزراعية، وتتضمن:
 - المراجعة الجذرية للتشريعات والاجراءات المتبعة لحماية الاراضي وتطويرها.
 - توحيد الجهة المسؤولة عن التنفيذ فى جهاز واحد يمتلك من الصلاحيات والمقومات لتنفيذ القانون.

- وضع مخططات عمرانية متكاملة للقرى المصرية بهدف إحداث تطور نوعى فى بيئة الاسكان الريفي.
- اتاحة الفرصة للقيادات الريفية للمشاركة فى وضع أسس ومعايير هذه المخططات لتأتى متفقة مع متطلبات ورغبات الريفيين من ناحية، وتسهيلاً لاجراءات التنفيذ من ناحية أخرى .
- المراقبة الدورية لنفاذ القانون باستخدام النظم الحديثة للتصوير الجوى .
- إيجاد آلية للربط بين عدم التعدى على الأراضى الزراعية، والاستفادة من ملكية الأراضى الجديدة.

3. سياسة صيانة الاراضى الزراعية، وتتضمن:

- التحديث الدورى لحصر وتحليل التربة الزراعية .
- تصنيف الاراضى الزراعية وفقاً لنتائج الحصر .
- تحديد الاحتياجات السمادية للمحاصيل فى مختلف مراحل النمو ونوعيات التربة ومستويات الخصوبة.
- إعداد أدلة إرشادية لأسس تسميد المحاصيل حسب مناطق زراعتها .
- تخطيط وتنفيذ برنامج لتحسين الاراضى .

4. سياسة تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكى، وتتضمن:

- مراجعة وتعديل قانون الصيد رقم 142 لعام 1983 .
- تطوير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية واعادة هيكلتها بما يمكنها من القيام بمسئولياتها ، فى مراقبة تنفيذ القوانين، وتصميم وتنفيذ برامج ومشروعات إرشادية.
- دعم وتطوير الاتحاد التعاونى للثروة المائية ليضطلع بدور فعال فى مجالات الارتقاء بجودة المنتج السمكى وفتح قنوات جديدة للتسويق وتطوير وحدات الصيد .

- وضع نظام متكامل لجمع ونشر المعلومات يكون جزءاً أساسياً من نظام المعلومات الزراعية .

- وضع آليات فعالة للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة ، وبما يحقق الإدارة المتكاملة للمصايد الطبيعية.

5. سياسة التوسع الزراعى الأفقى والتوطين الزراعى، وتتضمن:

- تضمين خرائط الاستصلاح كافة العناصر المطلوبة لتنمية واستقرار المجتمعات الجديدة.
- الحرص على تنظيم صغار المزارعين المستفيدين من الأراضى المستصلحة فى إطار مؤسسات طوعية، على أن تقدم الدولة كافة أشكال الدعم المطلوب لتمكين هذه المؤسسات من القيام بأدوارها.
- إعداد إطار لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها أو المكلمة لها.
- استحداث خطوط ائتمانية أكثر يسراً تخصص لاستصلاح واستثمار وتنمية الاراضى الجديدة.

ب. سياسات تطوير الانتاجية الزراعية لوحدتى الأرض والمياه

1. سياسة البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا الزراعية، وتتضمن:

- تكليف مجلس البحوث الزراعية والتنمية بإعداد الخطة القومية للبحث الزراعى والاشراف على تنفيذها، وتحديد البرامج والمشروعات البحثية المطلوبة، والموازنات المالية اللازمة، ومعايير تقييم البحوث، واجراءات التنفيذ الواجب الالتزام بها .
- مراجعة هياكل الأجور والمرتبات للباحثين بهدف تطويرها .

• وضع بروتوكولات للتعاون بين مراكز البحوث الزراعية والجامعات للتعاون والمشاركة في الموضوعات البحثية المدرجة بالخطة، على أن تخضع هذه الاتفاقات للتقييم الدورى .

• بحث المصادر الممكنة لتدعيم موازنات البحث .

2. سياسة تطوير منظومات الارشاد الزراعي، وتتضمن:

• إعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعى ووضع خطة تفصيلية لإصلاحه مؤسسياً .

• تنفيذ برنامج مكثف لتدريب وإعداد المرشدين حسب الإختصاصات المطلوبة .

• مراجعة إجراءات العمل لتطورها واحكام التنسيق داخل المؤسسة الإرشادية، وفيما بينها وبين أجهزة البحث الزراعي.

• إستحداث آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين والباحثين.

• إستحداث نظام رسمى متكامل الجوانب ينظم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الإرشادية .

• ربط الحوافز المادية للمرشدين بالانجازات المحققة فى مناطق عملهم .

3. سياسة تفعيل دور الاعلام الزراعي فى خدمة قضايا التنمية الزراعية

• تخصيص قناة تليفزيونية للاعلام الزراعى أو توسيع مساحة البرامج الزراعية ضمن الخريطة الاعلامية.

• تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بالإمكانات البشرية والمادية.

4. سياسة تطوير أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين، وتتضمن:

• تعديل تشريعى لتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية العاملة فى القطاع الزراعي يحقق لها المرونة فى العمل، مع إخضاع أدائها لدرجة مقبولة من الرقابة.

• تقديم الإسناد والدعم الملائم لتشجيع قيام التنظيمات الجماعية وتنمية الوعى بجدوى العمل الجماعى.

• تبنى برامج تدريبية مكثفة لكيفية تأسيس وإدارة هذه التنظيمات الجماعية.

ج. السياسات التى تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

1. سياسة الزراعة التعاقدية، وتتضمن:

• إستحداث هيئة محايدة للتحكيم ، ومنع الإخلال بالتزامات العقود التسويقية .

• نظام قضائى اقتصادى متخصص (تم اقراره مؤخراً) للبت فى المنازعات.

• إنشاء نظام لتسجيل وتأمين العقود التسويقية الزراعية .

• استحداث خطوط ائتمانية لتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود الزراعية .

2. سياسة الأسواق المستقبلية، وتتضمن:

• إعادة إفتتاح بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة، للتعامل على القطن المصرى كبدائية، وبالتالي التوسع فى

إنشاء بورصات متخصصة لمحاصيل أخرى كالحبوب، مع إنشاء غرفة للمقاصة داخل البورصة.

• إنشاء صندوق تأمين للسماسرة يخصص لضمان القروض وكذا صندوق تأمين للأعضاء المنضمين.

• وضع نظام لسداد الفروق عن جميع المراكز عند إقفال كل جلسة بالأسعار التى تحددها لجنة الأسعار.

3. سياسة تطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي، وتتضمن:

- وضع تشريعات وطنية في مجال قواعد ونظم التجارة الإلكترونية.
- استخدام نظام التسجيل المركزي للشبكة فيما يتعلق بالمستندات والوثائق والبيانات الخاصة بالمتعاملين.
- تصميم المواقع التسويقية على الشبكة الدولية والتحديث الدائم لها.
- وضع خدمات الحماية والتشفير لعمليات التجارة الإلكترونية داخل المواقع التسويقية.
- دعم النظام التسويقي للشبكة بمتغيرات التكاليف والأسعار والتغير في أسعار صرف العملات.

4. سياسة التعاون الزراعي الإقليمي، وتتضمن:

- تشكيل مجالس نوعية مشتركة للتعاون مع الدول التي تتوافر لديها فرص استثمارية لمشروعات الزراعة تكون مسنولة عن إقترح مجالات التعاون والإستثمار المشترك وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.
- إنشاء أمانات فنية دائمة بوزارة الزراعة لمتابعة تنفيذ قرارات المجالس المشتركة والقيام بإجراء الدراسات المطلوبة ومشروعات تعزيز التعاون وإقامة شبكات معلوماتية إقليمية وإتاحتها للمهتمين والمستثمرين.

5. سياسة التعاون الدولي في إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وتتضمن:

- تعزيز ونفيع الآليات التنفيذية الخاصة بمتابعة إلتزام الدول الأخرى بتطبيق الجوانب المتعلقة بالزراعة في الإتفاقات الدولية بما لا يضر بالمصالح الوطنية.
- الاهتمام بالتسجيل والتوثيق لكافة العلامات والمنتجات الوطنية في إطار حقوق الملكية الفكرية.
- تطوير المستويات والمعايير الوطنية للصحة العامة والصحة النباتية والحيوانية.
- تطوير وترقية المهارات لدى الكوادر العاملة في مجال إدارة ومتابعة الملفات الدولية ذات الصلة بالزراعة.

6. سياسة تطوير منظومات المعلومات الزراعية، وتتضمن:

- تحديد جهة واحدة مسنولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية.
- تصميم وتنفيذ برنامج لتدعيم البنية الأساسية المعلوماتية بالوزارة وتطويرها .
- إستحداث قواعد معلومات لخدمة أهداف الإستراتيجية وتيسير أعمال التقويم والمتابعة.
- تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لتنمية المهارات والقدرات البشرية في مجال إدارة نظم المعلومات.

د. السياسات المستهدفة تدعيم الأمن الغذائي من سلع الغذاء الرئيسية

1. سياسة سلامة الغذاء، وتتضمن:

- وضع الكود المصري لسلامة الأغذية والأعلاف.
- وضع الكود المصري للحدود القصوى من المتبقيات.
- وضع الكود المصري للإضافات والمواد الحافظة والألوان ومكسبات الطعم والرائحة.

2. سياسة دعم وترشيد الاستهلاك، وتتضمن:

- إيقاف العمل بنظام الدعم العيني وتحويله إلى نظام دعم نقدي مباشر أو نظام دعم نقدي عن طريق كوپونات الغذاء.

• إتباع أسلوب الاستبعاد لحصر المستحقين للدعم بناءً على معايير موضوعية لا تقبل الجدل ويتوافر لدى الحكومة معلومات صادقة عنها.

• إعداد وتنفيذ حملة إعلامية واسعة لتحقيق القبول الشعبي للسياسة المقترحة وبيان الآثار الحقيقي للسياسة الجديدة على طبقة الفقراء ومحدودي الدخل.

3. سياسة تطوير مناخ الاستثمار الزراعي، وتتضمن:

• مراجعة كافة التشريعات وإجراءات التنفيذ المتعلقة بالاستثمار الزراعي خاصة في مجال تخصيص الأراضي وتملكها للأنشطة المرتبطة بالزراعة أو المكمل لها.

• توحيد جهات التعامل مع المستثمرين الزراعيين في جهة واحدة.

• بلورة الفرص الملائمة للاستثمار الزراعي، في قاعدة بيانات ومعلومات يتم تحديثها دورياً.

هـ. السياسات المستهدفة تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

1. سياسة التكافل الزراعي، وتتضمن:

• إصدار قانون لتنظيم إجراءات التكافل الزراعي بحيث يكون الاشتراك في النظام إختيارياً.

• قيام الحكومة بتغطية نسبة من أقساط التأمين لصغار المزارعين مرتبطة بزراعات المحاصيل الاستراتيجية، وبما يخدم توجهات التنمية الزراعية على النطاق القومي.

• تحديد جهة تحكيمية معترف بها لفض المنازعات.

• دعوة شركات التأمين لوضع تفاصيل إجراءات التنفيذ.

2. سياسة تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية، وتتضمن:

• توحيد كافة الوحدات العاملة في مجالات المرأة الريفية من النواحي التطبيقية، في جهة واحدة .

• الدعم المؤسسي والمالي لهذه الوحدة لتتمكن من القيام بمسئولياتها إزاء تنفيذ السياسة المقترحة.

• استحداث خطوط ائتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية لنساء الريف وتسهيل إجراءات الاقتراض الجماعي من خلال الجمعيات النسائية التي تعمل في إطار مشروعات اقتصادية .

ثالثاً: البرامج والمشروعات التنموية

تعد مجموعة البرامج الرئيسية والفرعية المقترحة على المستوى الاستراتيجي في هذه الوثيقة بمثابة الهيكل البنائي العام والإطار المرجعي الشامل لما ينبثق عن هذه الاستراتيجية من البرامج والمشروعات التفصيلية والمحددة التي سوف تتضمنها الخطط التنفيذية المتعاقبة خلال الإطار الزمني لهذه الاستراتيجية. وفيما يلي عرضاً موجزاً للإطار العام للبرامج الرئيسية والفرعية التي تتضمنها آليات التنفيذ:

1. البرنامج الرئيسي لترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية

ويضم ستة برامج فرعية تستهدف:

• الارتفاع بمستوى كفاءة نظم الري الحقلية إلى 80% عام 2030 .

• توفير كميات من المياه تكفي لإستصلاح 3.1 مليون فدان حتى عام 2030.

- زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها .
- تعظيم كفاءة استثمار الموارد المائية الجوفية فى الاستخدامات الزراعية.
- إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة متخصصة فى مجال رصد المتغيرات المناخية الزراعية .

2. البرنامج الرئيسى لصيانة ورفع كفاءة الموارد الأرضية الزراعية

ويضم خمسة برامج فرعية تستهدف:

- الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية وحمايتها من التدهور.
- الاستفادة بالنظم المعلوماتية لخرائط تصنيف الأراضي فى تحليل الظواهر السلبية والوقوف على العوامل والمشكلات التى تتطلب المواجهة والعلاج.
- المواجهة الحاسمة للمشكلات الأساسية لتدهور وانخفاض الكفاءة الإنتاجية للأراضى الزراعية.
- الحفاظ على الموارد الزراعية الأرضية، والمراعى، والتنوع الحيوى من التدهور الكمى والنوعى.
- تعظيم الإستفادة من كائنات التربة الدقيقة فى زيادة خصوبة التربة.
- تطوير استخدامات الميكنة الزراعية وتوسيع نطاق استخدامها على مستوى المناطق والمحاصيل.

3. البرنامج الرئيسى لتنمية المحاصيل الحقلية

ويضم 11 برنامجاً فرعياً تستهدف:

- الوصول بالمساحة المنزرعة من القمح إلى 4.2 مليون فدان فى عام 2030 والإنتاجية إلى 3.6 طن للفدان، لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتى تبلغ نحو 81% فى نهاية هذه الفترة.
- خفض المساحة المنزرعة بالأرز من حوالى 1.6 مليون فدان إلى حوالى 1.35 مليون فدان حتى عام 2030، وزيادة إنتاجية الفدان لتصل إلى 5.2 طن للفدان فى عام 2030 .
- التوسع فى المساحات المزروعة من الذرة الشامية لتصل إلى 3.7 مليون فدان والارتفاع بمستوى الإنتاجية للفدان ليصل إلى 5 طن عام 2030.
- زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج من حاصلات الحبوب الأخرى، خاصة الذرة الرفيعة والشعير (من حوالى 773 ألف فدان حالياً إلى مليون فدان عام 2030).
- زيادة الطاقات الإنتاجية من السكر من 1.4 مليون طن حالياً لتصل إلى 3.5 مليون طن عام 2030 بزيادة إنتاجية القصب إلى 65 طن عام 2030، والتوسع فى زراعة بنجر السكر وتحسين إنتاجيته إلى 800 ألف طن.
- زيادة إنتاجية محاصيل الأعلاف من البرسيم إلى 50 طن للمستديم و15 طن للتحرش و50 طن للحجازي.
- مضاعفة المساحة من حاصلات البذور الزيتية لتصل إلى حوالى 525 ألف فدان عام 2030 مع العمل على تحسين الإنتاجية، وإدخال محاصيل زيتية جديدة، والتوسع فى زراعتها فى الأراضى الجديدة.
- ترشيد إستخدام المبيدات الكيماوية إلى أقل ما يمكن فى مكافحة الآفات الزراعية .

4. البرنامج الرئيسى لتنمية الحاصلات البستانية

ويضم خمسة برامج فرعية تستهدف:

- التطوير الكمى والنوعى للإنتاج من الخضر للمحافظة على الإكتفاء الذاتى وتوفير مقادير متزايدة للتصدير.

- زيادة مستوى الإنتاجية والإنتاج من مختلف محاصيل الفاكهة وخاصة الرئيسية منها (الموالح - العنب - الزيتون - الخوخ - الرمان - المانجو) والإرتقاء بجودتها.
- زيادة المساحة المنزرعة من الزيتون إلى 300 ألف فدان عام 2030 وتحسين الإنتاجية إلى 8 طن /فدان.
- زيادة المساحة المنزرعة من النباتات الطبية والعطرية إلى 200 ألف فدان عام 2030 .
- زيادة المساحات المنزرعة من زهور القطف ونباتات الزينة والإرتقاء بمستوى الإنتاجية والجودة.

5. البرنامج الرئيسى للإنتاج الحيوانى

ويضم ثمانية برامج فرعية تستهدف:

- زيادة متوسط استهلاك الفرد من الألبان المنتجة محليا لتصل الى 90 كيلوجرام عام 2030.
- زيادة انتاج اللحوم الحمراء من 670 ألف طن حاليا لتصل الى نحو مليون طن بحلول عام 2030.
- زيادة نصيب الفرد اليومى من البروتين الحيوانى بمقدار 2 جرام /يوم كل عشر سنوات.
- تطوير الكيان المؤسسى لصناعة الدواجن.
- الوصول بنصيب الفرد من الانتاج السمكى المحلى الى حوالى 18.5 كيلوجرام عام 2030.
- حماية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية من أخطار الأمراض البيطرية سواء المتوطنة أو العابرة للحدود.
- حماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.

6. البرنامج الرئيسى للمساهمة فى الإنعاش الاقتصادى والاجتماعى للمناطق الريفية

ويضم ثلاث برامج فرعية تستهدف:

- تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة.
- تنويع مجالات النشاط الاقتصادى الريفى المولده للدخول والتمكاملة والمرتبطة بالزراعة .
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطوره.
- خلق قيمة اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادى للمتبقيات الزراعة لصالح المزارعين .

7. البرنامج الرئيسى لتحديث وتطوير أوضاع التسويق والتصنيع الزراعى

ويضم أربعة برامج فرعية تستهدف:

- المساهمة فى تقليل نسب الفقد والتلف للمنتجات الزراعية.
- الإرتقاء بعناصر الجودة للمنتجات للتسويق المحلى والخارجى على نحو أفضل، بما يحقق قدرة تنافسية أكبر.
- تعزيز حلقات التكامل الرأسى بين الإنتاج و التسويق ، وزيادة ربط المزارعين بالأسواق والمتغيرات السوقية.
- زيادة قدرة المزارعين على الإندماج فى النشاط التصديري والتصنيعى لمنتجاتهم .
- توفير بيئه معلوماتية جيدة ومتطوره ، يستفيد منها كافة المتعاملين.
- دعم ومساعدة منشآت الصناعات الزراعية - الصغيرة والمتوسطة.
- الحد من الممارسات التصنيعية غير السليمة.

8. البرنامج الرئيسي للبحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا

ويضم ستة عشر برنامجاً فرعياً تستهدف:

- تعظيم مستويات مستدامة للإنتاجية الزراعية لكل من وحدتي الأرض والمياه.
- الحفاظ على الأصول الموردية الطبيعية من المنظورين الكمي والنوعي.
- استخدام التقنيات الحديثة في إنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات ومحتملة للظروف المناخية والبيئية غير الملائمة، واختصار المدة اللازمة لإنتاج الأصناف الجديدة.
- رفع الكفاءة الانتاجية لموارد الثروة الحيوانية والداجنة والسومية.
- المساهمة في مواجهة اثر التغيرات المناخية المتوقعة على الإنتاج الزراعي.
- مساهمة التطورات العلمية البحثية العالمية في مجال التطبيقات الزراعية لتكنولوجيا النانو.
- الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادي للأداء التنموي الزراعي على مختلف المستويات القطاعية.
- التطوير المتواصل للأساليب ومناهج الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا لرفع كفاءتها.

9. البرنامج الرئيسي للتوطين وتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية و المشروعات المتكاملة

ويتضمن برنامجين فرعيين يستهدفان:

- توفير المقومات المادية من المرافق والبنيات الأساسية في مناطق التوطين و الإستثمار الزراعي .
- تحقيق تكامل مقومات البنيات والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسات التوطين في مناطق الإستزراع.
- التعريف بفرص الإستثمار والمزايا وعوامل الجذب والتسهيلات وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات الأولية التي تساعد المستثمرين ورجال الأعمال في إتخاذ قراراتهم والإستثمارية .

10. البرنامج الرئيسي لدعم قدره التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية:

ويتضمن ثلاث برامج فرعية تستهدف

- دعم مقومات القدرة التنافسية من منظور الجودة والمواصفات القياسية. ومعايير الصحة والصحة النباتية .
- الحد من الآثار السلبية لعناصر المخاطرة المرتبطة بالظروف العالمية والأسواق الدولية .
- تعزيز تواجد المنتجات الزراعية المصرية والمصدرين لها في المحافل والفعاليات الدولية (أسواق ، معارض... إلخ) للتعريف بها والترويج لزيادة صادراتها.

11. البرنامج الرئيسي لبناء القدرات للعناصر البشرية العاملة في القطاع الزراعي

ويتضمن أربعة برامج فرعية تستهدف

- ترقية المهارات العلمية والفنية للعاملين في مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا.
- ترقية المهارات العلمية والخبرات الفنية والممارسات العملية للعاملين في مجالات تصميم وتحليل السياسات الزراعية ومتابعتها وتقييمها.
- زيادة ربط البرامج التعليمية الزراعية ،ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل.

12. البرنامج الرئيسي لدعم وتطوير دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التنمية الزراعية:

ويتضمن ثلاث برامج فرعية تستهدف

- إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات والأفراد على مختلف المستويات.
- دعم وتطوير الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والاتصالات الزراعية .
- توفير معلومات جيدة ومتدفقة وإتاحتها لمختلف العاملين والمتعاملين والمهتمين بالشأن الزراعي.

استثمار مقومات التمايز الإقليمي

توضح إستراتيجيات التنمية الزراعية التوجهات العامة للتنمية الزراعية للدولة بصفة عامة دون النظر إلى التباينات القائمة بين الأقاليم المكونة للدولة. هذا يؤدي إلى تكريس التشوه فى التنمية وعدم توزيع ثمار التنمية بشكل عادل بين الأقاليم المختلفة. وحتى يمكن تدارك هذا الوضع كان لابد من التعرف على نقاط التميز التى تتسم بها كل إقليم والمشكلات والعقبات التى تواجه جهود التنمية بها، وكذا فرص وامكانيات التنمية بكل إقليم. وإستناداً إلى ما تقدم، وعلى ذلك تم تحديد فرص ومجالات التنمية فى الأقاليم الجغرافية الخمس، وهى:

1. فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم مصر العليا

- التوسع فى تطبيق التقنيات الحديثة فى إنتاج قصب السكر.
- التوسع فى زراعة الأشجار الخشبية ذات القيمة العالية والتي تناسب مناخ الإقليم.
- تنمية إنتاج التمور الجافة والنصف جافة وإدخال محصول بنجر السكر فى محافظتي الوادي الجديد وأسبوط وإقامة مصنع للسكر بالمحافظة.
- التركيز على توفير البنية الأساسية للربط بين مناطق التوسع الأفقي ومناطق التجمعات السكانية.
- تشجيع المزارعين علي إقامة منظماتهم الطوعية للعمل الجماعي ، وتوفير الدعم الفني لتلك المنظمات.
- التوسع فى إنتاج الزراعات العضوية للوفاء باحتياجات التصدير وإنتاج الخضر والفاكهة المبكرة كما هو الحال بالنسبة للفاصوليا الخضراء والعنب والرمان.
- التوسع فى زراعات الزيتون خاصة فى محافظة الوادي الجديد و إنتاج الزيت .

2. فرص ومجالات التنمية المستقبلية باقليم مصر الوسطى

- الإرتقاء بالإنتاجية الفدائية لأصناف الأقطان طويلة الوسط المزروعة بالإقليم.
- التركيز على الزراعات التعاقدية لأغراض التصنيع من محاصيل الخضر والزيوت والعجائن العطرية.
- الإرتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم وبخاصة محصولي القمح والذرة الشامية.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الإقليم فى مجالات النباتات الطبية والعطرية والزراعات المحمية.
- التركيز على المشروعات الزراعية الصغيرة والمشروعات المولدة للدخل للأسر الفقيرة.
- الاهتمام بتطوير إنتاجية الحيوانات المزرعية.

3. فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم شرق الدلتا

- النظر إلى قضية التنمية الزراعية في إقليم شرق الدلتا على أنها قضية أمن قومي خاصة في منطقة سيناء.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية التي تمكن من تخصص الإقليم في مجالات الإنتاج الزراعي لغرض التصدير والزراعات المحمية والزراعات العضوية.
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية (القمح-الأرز-الفاول السوداني-البرسيم) والتوسع في زراعات بنجر السكر وبنجر العلف وخاصة في مناطق سهل الحسينية وسهل الطينة.
- تطوير إنتاجية المحاصيل البستانية التي يتميز بها الإقليم (المانجو - الخوخ - الزيتون - الموالح).
- التركيز على تنمية الثروة السمكية في المسطحات المائية وتنمية الاستزراع السمكي البحري في ساحل سيناء.

4. فرص ومجالات التنمية المستقبلية بإقليم غرب الدلتا

- التوسع في زراعات الخضر والفاكهة لأغراض التصنيع والتصدير وإيجاد إطار مؤسسي للزراعات التعاقدية.
- وضع برامج للحفاظ على الأصول الحيوانية المتميزة بالإقليم وتنميتها ونشرها بين صغار الزراع.
- توفير البيئة الأساسية للزراعة في زراعات الزيتون.
- تبني مشروع قومي للتخلص من الألغام في منطقة الساحل الشمالي الغربي.
- تنمية الاستزراع السمكي الداخلي والاستزراع السمكي البحري.
- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم (القمح - القطن - البرسيم - الأرز - البطاطس) والوصول بها إلى الإنتاجية القصوى.
- وضع السياسات الكفيلة بإقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بالإقليم.
- تطوير نظم الري بالإقليم ووضع ضوابط شديدة لاستخدامات المياه.
- توفير مراكز لتجميع الألبان من صغار المزارعين.
- وضع برنامج لتنمية المراعي في مناطق الساحل الشمالي.

5. فرص ومجالات التنمية بإقليم وسط الدلتا

- الارتقاء بإنتاجية المحاصيل الرئيسية بالإقليم (القمح - البرسيم - الذرة - القطن - الموالح).
- توفير التكنولوجيا المناسبة لتنمية إنتاج المزارع السمكية وتطوير نظم التسويق لمنتجات تلك المزارع.
- توفير البنية التحتية والأطر المؤسسية لتخصص الإقليم في إنتاج الألبان والدواجن والإنتاج السمكي.
- توفير المجازر الآلية للدواجن وإيجاد الآلية المناسبة لربطها بمزارع الدواجن.
- توفير مراكز تجميع الألبان ووضع الإطار المؤسسي لإدارتها بما يعود بالنفع على صغار المربين.
- تطوير المشاتل الخاصة بأشجار الفاكهة ونباتات الزينة.
- التوسع في خدمات التلقيح الصناعي وتوفير الخدمات البيطرية.
- الاهتمام برفع نسبة التكاثر المحصولي وإدخال زراعة البرسيم الفحل ضمن دورة إنتاج الأرز.
- التركيز على مشروعات تنمية المرأة الريفية والمشروعات المولدة للدخل.
- تنمية وتطوير الصناعات الريفية والصناعات البيئية.

آليات المتابعة والتقييم

يتبين من استعراض آليات التنفيذ المقترحة لهذه الإستراتيجية ثلاث جوانب تتمثل في:

▪ التشابك المؤسسي لآليات التنفيذ.

▪ الحاجة الماسة للدراسة التفصيلية لآليات التنفيذ المقترحة.

▪ تحديد سلم أولويات التنفيذ.

واتساقاً مع خصائص الآليات التنفيذية السابق الإشارة إليها فإن الأمر يستلزم أن تكون الآلية المقترحة للمتابعة والتقييم تتصف بالصفات التالية:

▪ أن تكون آلية مؤسسية ذات قدرة علي تنسيق الأداء بين كافة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لوزارة الزراعة أو غيرها من الوزارات الاخرى.

▪ أن تكون ذات إطار شمولي يضم ممثلين للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إلي جانب ممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، حتى تكون قادرة علي البحث التفصيلي للموضوعات المدرجة ضمن آليات تنفيذ الإستراتيجية، ووضع التوصيات المناسبة بشأنها حسب اختصاص كل من الجهات المعنية.

واستناداً إلي ما تقدم فمن المقترح أن تكون آلية المتابعة والتقييم لهذه الإستراتيجية علي النحو التالي:

• تكليف مجلس البحوث الزراعية والتنمية بالقيام بأعباء المتابعة والتقييم الدوري لاستراتيجية التنمية الزراعية بالتعاون مع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

• يقوم المجلس بتشكيل لجنة أو لجان فنية لإعداد الدراسات التفصيلية التنفيذية للآليات المقترحة ضمن الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المختصة وإدراج نتائج أعمال هذه اللجان في إطار الخطط التنفيذية التي سوف تعد في هذا الشأن.

• إنشاء ثلاث وحدات فنية متخصصة يشكل لكل منها مجلس استشاري من ذوي الخبرة والاختصاص وهي:

أ. وحدة المتابعة والتقييم: وتختص بمتابعة الأنشطة والمشروعات التنفيذية ذات العلاقة بالإستراتيجية

ب. وحدة السياسات الزراعية: وتختص بتحليل وصياغة السياسات الزراعية بالتعاون مع الجهات المعنية بالوزارة وخارجها.

ج. وحدة الإنذار المبكر: وتختص بمتابعة التغيرات التي تشهدها الساحتين الدولية والإقليمية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي قد تتجم عنها.